الفهرس

تمهيد ٦

المقدمة ١١

الفصل الأول: الشروط الموضوعية لإعمال المبدأ ٢٣

القسم الأول: النظام الإداري محل تطبيق المبدأ ٢٤

الفقرة الأولى: معنى النظام الإداري ٢٥

النبذة الأولى: خصائص النظام الإداري ٢٧

النبذة الثانية: السلطة التنظيمية العادية ٢٨

النبذة الثالثة: السلطة التنظيمية المستقلة ٣٢

النبذة الرابعة: السلطة التنظيمية الإستثنائية ٣٦

النبذة الخامسة: السلطة التنظيمية التفويضية ٣٩

الفقرة الثانية: بمن تناط السلطة التنظيمية ٤٤

النبذة الأولى: رئيس الجمهورية ٤٤

النبذة الثانية: رئيس مجلس الوزراء ٤٦

النبذة الثالثة: مجلس الوزراء ٤٨

النبذة الرابعة: الوزير ٤٩

النبذة الخامسة: المؤسسات العامة والبلديات ٥٥

الفقرة الثالثة: تمييز الأنظمة الإدارية عن القرارات غير التنظيمية ٥٦

النبذة الأولى: سمو القرار التنظيمي على القرار الفردي ٥٦

النبذة الثانية: مبدأ الدفع بعدم المشروعية أمام السلطة القضائية ٥٨

النبذة الثالثة: مبدأ الدفع بعدم المشروعية أمام السلطة الإدارية ٦٤

Scanned by CamScanner

القسم الثاني: الضابط الأساسي للأنظمة الإدارية ٧٢
الفقرة الأولى: في مدى سلطة الإدارة إزاء الأنظمة الإدارية ٧٢
النبذة الأولى: المبدأ هو تمتع الإدارة بسلطة استنسابية ٧٢
النبذة الثانية: سلطة الإدارة المقيدة ٧٤
الفقرة الثانية: قابلية الأنظمة الإدارية للتعديل والتغيير ٧٧
النبذة الأولى:الأساس القانوني للمبدأ ٧٩
النبذة الثانية: تطبيقات المبدأ ٨١
الفقرة الثالثة: القيود المفروضة على الإدارة أثناء ممارسة السلطة التنظيمية ٨٣
النبذة الأولى: ضرورة حماية الثقة الشرعية ٨٣
النبذة الثانية: المحافظة على الاستقرار القانوني ٨٦
النبذة الثالثة: ضرورة احترم الحقوق المكتسبة ٩٠
النبذة الرابعة: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ٩٣

القسم الثالث: عدم مشروعية هذا النظام الإداري ٩٨
الفقرة الأولى: عدم مشروعية النظام الإداري منذ صدوره ٩٨
النبذة لأولى: أركان القرار الإداري وعيوبه ٩٩
النبذة الثانية: عدم مشروعية الأنظمة منذ صدورها ١٠٦
النبذة الثالثة: تطبيق المبدأ على القرار عديم الوجود ١١٣
الفقرة الثانية: أثر تغير الظروف على الأنظمة الإدارية ١١٦
النبذة الأولى: عدم المشروعية لتغير الظروف الواقعية ١١٨
النبذة الثانية: عدم المشروعية لتغير الظروف القانونية ١٢٨

Scanned by CamScanner

القسم الثاني: الضابط الأساسي للأنظمة الإدارية ٧٢

الفقرة الأولى: في مدى سلطة الإدارة إزاء الأنظمة الإدارية ٧٢

النبذة الأولى: المبدأ هو تمتع الإدارة بسلطة استنسابية ٧٢

النبذة الثانية: سلطة الإدارة المقيدة ٧٤

الفقرة الثانية: قابلية الأنظمة الإدارية للتعديل والتغيير ٧٧

النبذة الأولى: الأساس القانوني للمبدأ ٧٩

النبذة الثانية: تطبيقات المبدأ ٨١

الفقرة الثالثة: القيود المفروضة على الإدارة أثناء ممارسة السلطة التنظيمية ٨٣

النبذة الأولى: ضرورة حماية الثقة الشرعية ٨٣

النبذة الثانية: المحافظة على الاستقرار القانوني ٨٦

النبذة الثالثة: ضرورة احترم الحقوق المكتسبة ٩٠

النبذة الرابعة: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ٩٣

القسم الثالث: عدم مشروعية هذا النظام الإداري ٩٨

الفقرة الأولى: عدم مشروعية النظام الإداري منذ صدوره ٩٨

Scanned by CamScanner

النبذة الأولى: إلغاء الأنظمة بين الحق والموجب ١٧٧
النبذة الثانية: تحوّل حق إلغاء الأنظمة إلى موجب ١٨٠
الفقرة الرابعة: امتداد المبدأ إلى القرارات الفردية ١٨٦
النبذة الأولى: عدم مشروعية القرارات منذ صدورها ١٨٧
النبذة الثانية: أثر تغير الظروف على القرارات الفردية المنشئة للحق ١٩١
النبذة الثالثة: أثر تغير الظروف على القرارات الفردية غير المنشئة للحقوق ١٩٤

القسم الثالث: نتائج رفض إلغاء النظام الإداري غير المشروع ١٩٦
الفقرة الأولى: الإبطال القضائي لقرار الرفض ١٩٧
النبذة الأولى: حق اللجوء إلى القضاء ١٩٧
النبذة الثانية: المنازعة في قرار الإلغاء ٢٠٠
الفقرة الثانية: وسائل الطعن غير المجدية ٢٠٣
النبذة الأولى: في مجال طلب إبطال قرار الإلغاء ٢٠٤
النبذة الثانية: في مجال طلب إلغاء الأنظمة ٢٠٧
الفقرة الثالثة: أثر إبطال رفض الإلغاء ٢٠٨
النبذة الأولى: المطالبة بالتعويض ٢٠٨
النبذة الثانية: المطالبة بالتعويض عن إلغاء الأنظمة ٢١٠
النبذة الثالثة: توجيه الأوامر والغرامة الإكراهية ٢١١

خاتمة ٢١٥

لائحة المراجع ٢١٩

Scanned by CamScanner

قسم التعليقات على الأحكام والآراء الفقهية ٢٢٥

١-تعليق على قرار حنينة/ الدولة ٢٢٧

٢-تعليق على قرار الرابطة المارونية/ الدولة ٢٥٥

٣-الدراسة الموجهة إلى المدعي العام الكندي طعناً بقرار وضع حزب الله على لائحة الإرهاب ٢٨٥

الفهرس ٣١٦

Scanned by CamScanner